

بيان صادر عن فعاليات وشخصيات مدنية من أهالي مخيم اليرموك

يستمر إغلاق حاجز مخيم اليرموك - يلدا لليوم الخامس عشر على التوالي وتحديدًا منذ يوم الثلاثاء 2017/10/17، وقد وجهنا نداء استغاثة حذرنا فيه من كارثة إنسانية على وشك الوقوع فوق الكارثة التي يعيشها ثلاثة آلاف أسرة في المخيم أصلاً، وإنا نرى واجباً علينا أن نسلط الضوء على بعض التفاصيل الهامة التي كانت وراء إغلاق الحاجز، وقبل ذلك نرى من الضرورة أن نحدد المسؤولين عما يحدث بلا مواربة.

في 2017/9/12 أصدرت الفصائل العسكرية بياناً تطلب فيه (بالأحرى تستجدي فيه) ضم منطقة جنوب دمشق إلى مناطق خفض التصعيد، تحديداً حين كان محمد علوش ممثل جيش الإسلام مجتمعاً في القاهرة مع مندوب روسيا، ويعرف المراقبون أن هناك شخصيات ممثلة لجيش الإسلام خرجت إلى القاهرة لحضور الاجتماعات، وقد تم الاتفاق على أن تقدم الفصائل العسكرية في جنوب دمشق الدليل على رغبتها بالانضمام إلى مناطق خفض التصعيد، وخصوصاً أن النظام يرفض ضمها لأنها غير قادرة على محاربة تنظيم الدولة الإسلامية أو الإرهاب.

وهنا جاءت الأوامر من القاهرة ليقوموا بعمل يستعرضون من خلاله قوتهم وقدرتهم على التحكم بالمنطقة، وبالتالي يشجع الروس على الضغط على النظام لقبولهم ضمن مناطق خفض التصعيد.

كان الحاجز مفتوحاً بين مخيم اليرموك ويلدا بموجب اتفاق ينص على تحييده لكونه المتنفس الوحيد للمدنيين من وإلى المخيم.

قبل إغلاق الحاجز بثلاثة أيام وتحديدًا يوم السبت 2017-10-14 حدث أن جيش الإسلام أعلن إغلاقه بشكل مفاجئ في الساعة الواحدة بعد الظهر وبقي مغلقاً حتى الرابعة مساءً، اتضح فيما بعد أن جيش الإسلام جلب إعلاميين وقاموا بتصوير الحاجز وهو مغلق، وأرسلت الفيديوهات إلى القاهرة كإثبات أن جيش الإسلام يحاصر تنظيم الدولة الإسلامية، ولكن يبدو أنها لم تكن كافية لإقناع الروس بالأمر، فانتقلوا إلى المرحلة الثانية وهي الإغلاق الكامل، ضاربين عرض الحائط بكل القيم الإنسانية التي يدعونها بثورتهم على الظلم والعدوان، ليجد المدنيون الفلسطينيون أنفسهم مجدداً أمام حصار جديد ولكن هذه المرة من جانب المعارضة السورية إرضاءً لأسيادهم في القاهرة والأستانة وتركيا، كل هذا أمام تواطؤ أو صمت من بقية الفصائل العسكرية في البلدات الثلاث (أبائيل حوران وشام الرسول وأكناف بيت المقدس والعهددة العمرية) علماً أن لواء شام الرسول تراجع عن توقيعه على اتفاق خفض التصعيد، ويقول أنه ضد إغلاق الحاجز.

يعرف جيش الإسلام وجميع الفصائل العسكرية في المنطقة أن هذا الحصار لن يؤثر على تنظيم الدولة الإسلامية الذي خزن في مستودعاته من المواد الغذائية ما يكفيه لسنة كاملة وأكثر، وأن المتضرر الوحيد هو المدني الفلسطيني الفقير الذي يعيش على المساعدات يوماً بيوم، ورغم معرفته هذه فإنه ما زال على إصراره وتعنته بعدم فتح الحاجز، ويماطل في تعامله مع الوفد المدني الذي تشكل للتوسط من أجل فتح الحاجز، ففي كل يوم يجتمع الوفد معهم وتحديداً مع ممثلهم أبو البراء، والذي يضيف في كل يوم شرطاً تعجيزياً جديداً، وهو يعرف تمام المعرفة أن تنظيم الدولة لن يقبل به.

لذلك نريد أن نسأل أبو البراء هذا كيف تسمح له أخلاقه ودينه الإسلامي كما هو مفروض أن يضحى بثلاثة آلاف عائلة مدنية ويعرضها لأسوأ كارثة إنسانية، لأن تنظيم الدولة يرفض دفع دية رجل قتصه قبل حوالي عشرين يوماً !!

وكيف يحرم أطفال المخيم من التعليم لأن تنظيم الدولة يرفض شرط السماح لعناصر لواء أجناد الشام الموالي لجيش الإسلام والموجودين في حي القدم بالتنقل بأسلحتهم بين حي القدم وبلدا !! وأعظم البهتان أنه يطالب المدنيين بتقديم الضمانات الكافية بأن تنظيم الدولة لن يخرق الاتفاق !! بمعنى أنه حتى لو وافق التنظيم على الشروط فإن الحاجز لن يُفتح ما لم تقدم هذه الضمانات. نحن فعاليات مخيم اليرموك المدنية نطالب جيش الإسلام بفتح الحاجز أمام المدنيين فوراً دون قيد أو شرط، فإن كانوا سيضحون بالمدنيين من أهل المخيم للنجاة بأرواحهم، فإننا نذكرهم بأنهم هم الذين حملوا السلاح وقتلوا، وليس المدنيين.

إننا نحمل المسؤولية عن حياة الناس لكل من يحمل سلاحاً في المنطقة الجنوبية، ونطالبهم بالكف عن أخذهم كرهينة والتوقف عن إقحامهم بهذا الشكل الجبان الذي يسيء إلى كل إنسان في قلبه ذرة من الأخلاق والإنسانية. وفي الوقت ذاته ندعو جميع الأطراف إلى حل مشكلة المدنيين بشكل مستقل تماماً عن حاملي السلاح.

فعاليات وشخصيات مدنية من أهالي مخيم اليرموك

الثلاثاء 2017 / 10 / 31